الجملة ذات الوظيفة النحوية الجملة التفسيرية والجملة الاعتراضية نموذجا

■ د.هدى محمد قريرة *

أرى أنه من الموضوعي ـ للحديث في هذه المسألة ـ الإشارة إلى **نحو الجملة** ، **ونحو النص**.

فنحو الجملة يهتم بدراسة أركان الجملة وما يسمى بالعمد والفضلات ، وما يحدث في إطار الجملة من ظواهر نحوية كالتقديم والتأخير وغيرهما ،ومن ثم يحدد الموقع الإعرابي للكلمات في الجملة .

أما نحو النص فإنه ينظر إلى الجملة من حيث وظيفتها النحوية ، وموقعها الإعرابي في النص وعلاقة الجملة بالجملة ، أهي علاقة انقطاع أم علاقة اتصال ، فصل أم وصل ، وهل للجملة موقع إعرابي ، أم لا محل لها من الإعراب .[1]

وعنوان البحث في المسألة يجعلنا نقف مع **نحو النص** ،من منطلق أن الجمل في النص تمثل بنية صغيرة ، أو وحدة صغرى في بنية أكبر هي **النص** وأنها ذات دلالة جزئية ، ومن غير الممكن أن تتقرر الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل النص الكلي إلا بمراعاة الدلالة السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل الجملي ، فالجملة في النص لاتفهم في ذاتها فحسب ؛ولكن تتشارك الجمل الأخرى في فهمها ، والجملة ليست وحدها التركيب الذي يحدد به المعنى ؛ ولكن ما يحدد المعنى أساسا النص الكلي من خلال تضامن أجزائه وتآزرها .[2]وما تقدم بداية للدخول في صلب الموضوع .

فمن منطلق أن الإعراب قد جاء للمفرد في الأصل ، وأن الجملة لا تعرب إلا إذا قدرت بمفرد فإن العلماء ذهبوا في تقسيمهم لإعراب الجمل إلى قسمين :

* عضو هيئة التدريس بكلية اللغات – جامعة طرابلس

قسم له محل من الإعراب وهو الذي يقدر بمفرد ، وقسم آخر لامحل له من الإعراب وهو الذي لايقدر بمفرد.[3]

وقد تفاوت العلماء في تحديد كم الجمل التي لا محل لها من الإعراب ؛ فذهب (**ابن هشام**) إلى القول بأن عددها سبع جمل [4]، وذهب (**أبو حيان**) إلى أن عددها اثنتا عشرة جملة [5]وللخوض في هذه المسألة (مسألة الوظيفة النحوية) للجملة .أقتصر على (**الجملة التفسيرية**) ، (**والجملة الاعتراضية**) نموذجا.

1ـ الجملة التفسيرية لغة واصطلاحا:

جاء في (لسان العرب) " الفسر : البيان ، فسر الشيء يفسره بالكسر ، ويفسره بالضم فسرا وفسره أبانه ، والتفسير مثله ... الفسر كشف المغطى ، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل ."[6]

واصطلاحا : " هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه "[7]، " ... مما يفتقر إلى الكشف، وتفسر الجملة بمثلها ، وقد تفسر بالمفرد "[8].

وقال (ابن هشام): " وقولي في الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال أو في الأصل ، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو: **زيدا ضربته** فقد قيل: إنها تكون ذات محل ...".[9]

وقد تنوعت الآراء إزاء هذه الجملة (الجملة التفسيرية) فيما يتعلق بالإعراب وعدمه إلى ما يلي لا محل إعراب لها [10]، وقال (أبو علي الشلوبين) إنها على حسب ما تفسره ؛ فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب وإلا فلا " [11]، وما قاله (الشلوبين) هو المختارعند (السيوطي)[12]

ومن الشواهد ـ وعلى سبيل الاستشهاد لا الحصر ـ التي جاء للجملة التفسيرية موقع إعرابي ـ وعلى اختلاف بين النحاة ـ وتتبين فيها وظيفتها النحوية وعلاقتها بما قبلها قوله تعالى :" ﴿واتقوا الله الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين﴾ ".[13] فقوله :" أمدكم بأنعام وبنين " بدل بعض من الجملة الأولى .[14] " وهو أوفى بتأدية مما قبله ؛ لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين ، والإمداد مما ذكر من الأنعام وغيرها بعض ما يعلمون ".[15]

وقوله تعالى " بل قالوا مثل ما قال الأولون قالوا آئذا متنا وكنا ترابا وعظاما آئنا

لمبعوثون ". [16]فجملة" قالوا آئذا متنا وكنا ترابا" كالبدل المطابق . [17]وبدل الاشتمال في قوله تعالى :" اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون ".[18]

"فالمراد حمل المخاطبين على اتباع قوله تعالى :" ﴿اتبعوا من لايسألكم أجرا وهم مهتدون ﴾" أوفى بتأدية ذلك[19] وما أراه أن هذا من البدل المطابق . ومهما يكن من أمر في تحديد نوع البدل فالمهم أن في ذلك تفسيرا وتوضيحا.

وفي قول الشاعر :

أقول له : ارحل لاتقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما .

حيث أبدل (لا تقيمن عندنا) من (ارحل) فهو أوفى بتأدية إظهار الكراهية لإقامته من (ارحل) ؛ لدلالة (لاتقيمن عندنا) على طلب ترك الإقامة بالمطابقة مع التأكيد ،ودلالة (ارحل) عليه بالالتزام من غير توكيد .[20]

وعد (مهدي المخزومي) عبارة (لاتقيمن عندنا) مشابهة لعطف البيان قائلا : إنها ليست هي المقصودة بالحكم ـ على حد البدل ـ ولكن مضمونها في الظاهر توكيد لمضمون قوله (ارحل) في عبارة أكثر وضوحا وبيانا .[21]

فالمقتضى للإبدال في كل ما تقدم أن الكلام السابق على الجملة الثانية غير واف بتمام المراد ، والمقام مقام اعتناء بشأنه ؛ لكونه مطلوبا في نفسه ، أو فظيعا، أو غريبا ، أو لطيفا أو نحو ذلك فيعاد بنظم أوفى.[22]

ومما جاء أيضا قوله تعالى :" ﴿ وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا﴾". [23]فـ" كأن في أذنيه وقرا " نزلت من الأولى منزلة التأكيد المعنوي ، وهي وإن كانت بمعنى ما قبلها وتأكيد لها ؛ فإن فيها زيادة خصوصية تجعلها أبلغ .[24]

وفي قوله تعالى: ﴿ فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد ﴾"25؛ فجملة يا آدم بيان لما وسوس به الشيطان ؛ أي جاءت تفسيرا وتوضيحا لإبهام في الجملة الأولى [26]، فنزلت "منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح ...".[27]

وجاء في (شرح دلائل الإعجاز) أن قوله تعالى :﴿ إن هذا إلاملك كريم ﴾[28] مشابه لقوله " ما هذا بشرا"[29] ومداخل في ضمنه من ثلاثة أوجه: وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد ، ووجه هو فيه شبيه بالصفة [30] .

فلعل فيما سيق من شواهد إلقاء لبعض الضوء على وظيفة الجملة المفسرة في السياق انطلاقا من التعريفين اللغوي والاصطلاحي . بأنها كاشفة لحقيقة ما تليه ، فهي تفسير

وبيان لعلاقة الجملة التابعة للمتبوعة ؛إذ إنها تقوم بوظيفة محددة في السياق تشبه التوكيد ، أو البدل ، أوعطف البيان ،أو النعت .[31]

وما أراه في شأن **الجملة المفسرة** هو تركيز النحاة على تصنيفها الإعرابي ؛ أ لها محل إعرابي أم لا؟مستبعدين تحديد وظيفتها النحوية في السياق ، وعلاقتها اللغوية بغيرها من الجمل وآية ذلك ما ذهب إليه (**المخزومي**) في توجيه قوله تعالى :"﴿ أمدكم بأنعام وبنين ﴾ "[32]

قائلا: إذا أعربت بدلا من قوله تعالى :" أمدكم بما تعلمون "[33] فينبغي أن يمثل به لما لا محل له من الإعراب ؛ لأنه بدل من جملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه صلة للموصول (الذي)، وإن كانت بدلا من الجملة السابقة كلها فلا محل لها من الإعراب أيضا؛ لأنها تكون ـ حينئذ ـ بدلا من جملة مستأنفة ، والجملة المستأنفة لا محل لها من الإعراب ... ثم يمضي إلى القول بأنها تبيين وتوضيح للإبهام المتضمن في (ما)[34].

2. الجملة الاعتراضية :

الجملة الاعتراضية اصطلاحا: "هي المعترضة بين شيئين ؛لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا ".[35]وعرفها(أبو حيان) فقال :" هي جملة المناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد له ،أو على التنبيه على حال من أحواله ، و لا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضي كل للآخر..."36

وجاء في تعريفها ـ أيضا ـ " وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين ،أو متطالبين ؛ لتوكيد الكلام ، أو توضيحه ، أو تحسينه ، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزئيه ، وليست معمولة لشيء منه ".[36] وقد سيقت الشواهد ؛ لتوضيح ما تقوم به الجملة الاعتراضية من وظيفة في السياق فمن ذلك قول الشاعر :

أردت عرارا بالهوان ومن يرد عرارا ـ لعمري ـ بالهوان فقد ظلم .

فجملة القسم جيء بها للتوكيد .

وقول الآخر :

فإن أمت حتف أنفي لا أمت كمدا على الطعان ، وقصر العاجز الكمد

ولم أقل : لم أساق الموت شاربه في كأسه ، والمنايا شرع ،ورد.

فجملة " قصر العاجز الكمد " جملة اعتراضية موضحة ؛ حيث اعترضت بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ لتبين ما انطوت عليه نفس الشاعر من الاعتداد والبأس والبطولة .

وأما الشاهد على ورودها للتحسين فقول الشاعر:

سئمت تكاليف الحياة ،ومن يعش ثمانين حولا ـ لا أبا لك ـ يسأم .

حيث جاء قوله " لا أبا لك " اعتراض فصل بين الجملتين ، ليس المراد به التوكيد ، أو التوضيح أوالدعاء بفقد الأب ؛وإنما أورده على عادة العرب في إجرائهم إياه مجرى المثل تحسينا وتزيينا .[38] والجملة قد تتضمن نوعا من الاستدراك إذا جاء المعنى الذي تتضمنه هذه الجملة عند المتكلم في مقام مانع له ، ومن ذلك :

يا ليت شعري ـ والمنى لاتنفع ـ هل أغدون يوما ، وأمري مجمع؟

فقوله :" و المنى لا تنفع " جملة اعتراضية متضمنة معنى الحال ، ولايمنع إعرابها حالا عند النحاة ، إلا أن الاعتراض لا يكون ـ غالبا ـ بالمفرد ، لا لأنها لا تدل على الحال ، " [39]

والاعتراض هنا وصف للحال الذي ورد فيه التمني ، وهو حال يتضمن استبعادا للحدث الذي يتمنى ، ليس بسبب الاعتراض ؛ ولكن بسبب مجيء خبر الجملة الاعتراضية منفيا "[40]" ... والاعتراض لا يكون إلا بالجملة لسببين :

الأول : أنه لا يعترض إلا بكلام مفيد ؛ أي بجملة .

الثاني : أن الاعتراض بالمفرد قد يحدث لبسا في السياق مع أن النحاة والمعربين يعربون الاعتراض بالمفرد في كل من صوره حالا .

وهذا يؤهل الجملة لأن تقع موقعا إعرابيا ؛ لأنها هنا ليست معادلة للحرف الذي لا محل له من الإعراب ، ولا هي معادلة لضمير الفصل الذي يقوم بوظيفة منع اللبس بين المبتدأ والخبر المعرف بأل ...

إن المفرد لما لم يصلح في هذا الموضع المخصوص جيء بالجملة ؛ لتؤذي وظيفة أساسية في الكلام ، ووجود الجملة هاهنا ـ لا المفرد ـ ضرورة لتمام المعنى الذي أراده المنشئ أو المتكلم؛ ولهذا السبب كانت الجملة الاعتراضية أحق بموضع إعرابي ، لا أن تسلب ذلك الموضع ، إلا إذا كان الاعتراض لغوا ومن ثم فلا وجه لإعرابه ". [41]

فالجملتان المفسرة والاعتراضية تامتا الفائدة ، فالأولى نظيرة لجملة الصفة ، والثانية نظيرة لجملة الحال [42]

كقوله تعالى : " ﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلها واحدا ونحن له مسلمون﴾ "[43] فقوله :" ونحن له مسلمون " حال من فاعل (نعبد) ، أو مفعوله،

وجوز كونها معطوفة على الفعل (نعبد) ، وأن تكون اعتراضية مؤكدة .[44]وقد ميز بين الجملتين الحالية والاعتراضية ؛ فما يميزها من الحالية "... امتناع قيام مفرد مقامها ، وجواز اقترانها بالفاء ، ولن وحرف التنفيس ، وكونها طلبية". [45]

فجواز اقترانها بالفاء عليه قول الشاعر :

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

واقترانها بدليل استقبال (لن) عليه قوله تعالى : " فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا " [46]

وجواز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله :

" وما أدري وسوف أخال أدري "

وشواهد جواز كونها غير خبرية (طلبية) كالدعائية قوله :

إن الثمانين ـ وبلغتها ـ قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

وقوله :

إن سليمى ـ والله يكلؤها ـ ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وكالأمرية في **" ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم "**. فـ " قل إن الهدى هدى الله " جملة معترضة بين (تؤمنوا)، و(أن يؤتى أحد) والتنزيهية في قوله تعالى :" ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون "[47].

والاستفهامية " ﴿فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا ﴾[48]

فقوله:" ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله ﴾" اعترضت بين (استغفروا) ،و(لم يصروا) .

وكالقسمية في :

إني وأسطار سطرن سطرا 49

وأنها قد تكون إنشائية ويشهد لذلك قول الشاعر :

يقولون : جاهد ـ يا جميل ـ بغزوة وأي جهاد غيرهن أريد

فجملة النداء (يا جميل) إنشائية اعترضت بين الفعل والجار والمجرور[50].

وتفترق عن الحالية أنه لا يمكنها أن يحل محلها المفرد، أما الحالية فيقوم مقامها المفرد، ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ، أما الاعتراضية فلا محل لها من الإعراب.[51]

وهناك من ذهب إلى الرد على هذه الشروط فجاء أن ؛ الاعتراض لا يأتي مقتصرا

على الجمل غير الخبرية ، حيث إن الجمل غيرالخبرية تتصل إما بالمقام ، أو بالحال ،أو بالمتكلم الذي يجيء اعتراضه معبرا عن حال يتصل به وبالسياق ؛ لأن الأحوال وإن كانت في موضع الخبر فإن ما جاء من إنشاء في الصفة أو الخبر أمكن تأويله ؛ لدلالته على الموضع الذي جاء فيه ضمنا.[52]

وقد خرج اشتراط كونها غير خبرية (طلبية) دعائية كما في الشاهدين المتقدمين ؛ بأن جملة (وبلغتها) فيها ضمير يعود على المخاطب وتدل عليه ، وفيها ضمير يعود على الثمانين ، وعلى هذا يكون التقدير : اعلم أن الثمانين ـ مدعوا لك ببلوغها ـ قد أحوجت سمعي إلى ترجمان .

وفي الشاهد الآخر أن في جملة ـ والله يكلؤها ـ يكون التقدير؛ أن سلمى ـ مدعوا لها أن يكلؤهاالله ـ ضنت ـ فإن الاعتراض بالدعاء يتضمن حالا يعود على ما يعود عليه الضمير. وفي شاهد مجيئها قسمية كان التخريج أن القسم هنا حال ؛ لأنه يتضمن فعلا مضارعا يعود ضميره على اسم إن والتقدير ؛ إني مقسما بأسطار لقائل[53].

وأما شرط جواز اقترانها بالفاء كما في قول الشاعر:

واعلم ـ فعلم المرء ينفعه ـ

فقيل فيه أنه على تأويل ؛ واعلم أن سوف يأتي كل ما قدرا فعلم المرء ينفعه فلا اعتراض فيه ؛ لأنه على ما أورده الشاعر يحسن السكوت عليه مع الجزء الأول من الجملة ،والاعتراض في الحقيقة لابد أن يكون جزؤه الأول طالبا لجزئه الثاني لفظا ومعنى .

والاعتراض الحقيقي لا يصح أن يكون اعتراضا لمجرد ورود الجملة بين ركني جملة ؛ لأن مثل ذلك قد يكون لضرورة شعرية ،أو مراعاة الفواصل في غير الشعر.

فحقيقة الاعتراض الحقيقي هي أن يجئ بين ركنين أساسيين مجيئا لا يصح فيه تأخيره مع بقاء دلالته في التركيب على ما كانت عليه ، أو على المقصود من إيراده .[54]

وجاء في اشتراط اقترانها بدليل استقبال كـ (لن) كما في قوله تعالى :"﴿ ولن تفعلوا ﴾" [55]

أن الاعتراض حال يدل على الإطلاق ، ويمثل قيدا مضافا للشرط ؛ لأنه لا يستوي الشرط مع الجواب في حال العجز مع الشرط والجواب في حال القدرة ، أو مع الشرط والجواب بلا قيد على الإطلاق .

حيث إن (لن) وإن كانت تفيد النفي في الاستقبال ؛ فإن المعنى وأنتم عاجزون عن الفعل في الحال والاستقبال .

والأمر أمر تهكم وتعجيز أخبر أنهم ليسوا قادرين على المعارضة بقوله :" ولن تفعلوا "[56]وجاء بـ (لن) وإن كان الغالب أنها تدخل على الممكن تهكما بهم على أنها ربما تدخل على الممتنع عن الإتيان ؛ لأنه ما من شيء من الأحداث إلا يصح أن يعبر عنه بالفعل .[57] ،

" وأما الاعتراض بالشرط فإنه يدل على الحال المقيدة ؛ لأن الشرط إن جاء على غير الترتيب الطبيعي له كان الشرط قيدا ،ومن ثم فقد دلالته على الشرط بمعنى اللزوم ؛ ولهذا كانت جملة الشرط الاعتراضية قيدا ووقعت موقع الحال ".[58]

وقال (السيوطي):" ومن الخبرية الشرطية ما يقع حالا خلافا للمطرزي نحو : أفعل هذا إن جاء زيد فقيل بلزوم الواو وقيل لا تلزم وعليه ابن جني ."[59]

ويمثل لذلك بـ : أنت ـ إن اجتهدت ـ ناجح ؛ فالمعنى : أنت ـ في حال اجتهادك ـ ناجح ،

وتقديره ؛ أنت ـ مجتهدا ـ ناجح،وهذا التقدير يكشف عن أن الاعتراض يجوز بالمفرد ،وأن الاعتراض حال أو شبيه بالحال يستحق النصب ، وأن هذه الحال لا يمكن مجيئها إلا معترضة .[60]أما امتناع قيام مفرد مقامها فجاء ما يخالفه في قول الشاعر الآتي :

شجاك ـ أظن ـ ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

ويروى بنصب (ربع) على أنه مفعول أول لـ (ظن) ،و(شجاك) مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع إليه [61]، وعلى هذا لا اعتراض في الجملة ، أما على رفع (ربع) فإن التأويل يكون على ضربين:

الأول ـ بمعنى ؛ أظن شجاك ربع ، بمعنى أن الظن متعلق بالفعل والفاعل والمفعول به .

والثاني ـ أن يكون الاعتراض للدلالة على حال المتكلم ؛ لأن الفعل (أظن) يتضمن ضميرا يعود عليه ، والتقدير ؛ شجاك ـ ظانا ـ ركب الظاعنين .

ومما يلفت الانتباه هنا أن الاعتراض جاء بفعل مضارع لم يصدر بالواو ، وهذا الشرط هو شرط الجملة الحالية التي تأتي فعلا مضارعا.

ومن الشواهد التي تأتي فيها الجمل الاعتراضية دالة على حال مطلق قول الشاعر:

وقد أدركتني ـ والحوادث جمة ـ أسنة قوم لاضعاف ولا عزل.

والجملة الحالية اعتراضية والحال الاعتراضية هنا تدل على حال مطلق يتضمن وصفا للحال الذي أدركت فيه الأسنة هذا الفاعل على وجه الخصوص ، ووصف للحال التي تصف به غيره ممن يشبهونه عند تعرضهم للأذى .

ومع دلالة الحال الاعتراضية على شيء من الإطلاق هنا فإنها تتضمن ـ أيضا ـ قيدا ؛ لأن إدراك الأسنة للشاعر في حال تكون فيه الحوادث جمة يختلف عن إدراكها له في حال غير ذلك وقول الآخر :

وبدلت ـ والدهر ذو تبدل ـ هيفا دبورا بالصبا والشمأل .

فالحال الاعتراضية هنا جاءت مطلقة من جهة ، ومقيدة من جهة أخرى ؛ فمطلقة من حيث إن تبدل الدهر حقيقة عامة ، ومقيدة من حيث إن تبدل الشاعر خاصة جاء موافقا لهذه الحال .

وقول الشاعر :

لعلك ـ والموعود حق لقاؤه ـ بدا لك في تلك القلوص بداء

والاعتراض هنا بحال يصف المقام الذي ورد فيه الترجي وهي مع إطلاقها فإنها تفيد الرجاء ، فلا يستوي رجاء مع العلم بأن الموعود حق لقاؤه ، ورجاء لم يقيد بهذه الحال .[62]

والفرق بين الحال الاعتراضية والحال ، أن الحال الاعتراضية تتضمن ثلاثة أوجه :

الأول ـ دلالة محضة على الحال كالحال عند مجيئها بعد تمام الجملة .

والثاني ـ أن تدل نفس الدلالة وهي معترضة من منطلق أنه نوع من التقديم لصلاحية التركيب لذلك ،والاعتراض من حيث التركيب والفائدة أن يكون تأخيره دون لبس ، وإن كان ذلك يترتب عليه تضمن الحال عند تأخيرها على وجه واحد .

والثالث ـ أن القصد إلى الاعتراض بيان خصوصية الحال ففي القول: جاء ـ والشمس طالعة ـ زيد ، أنه جاء في حال ظهر فيه ولم يأت مختفيا ، وفي القول : أدركتني ـ والحوادث جمة ـ أسنة قوم ، إن الحوادث أدركتني في حال تكثر فيه الحوادث كثرة لا تقتصر على هذا الفاعل وإن كانت تتعلق به على وجه الخصوص ، وهذا هو شأن الحال في جاء ـ والشمس طالعة ـ زيد ؛ فإن الحال تتعلق بزيد خاصة ؛ لكنها ليست قاصرة عليه قصور الحال في جاء ـ باكيا ـ زيد ، فالحال الاعتراضية حال للمقام . فقولنا : دخل الرجل البيت والأضواء مشعلة ؛ وصف للمقام الذي دخل فيه الرجل البيت زمانا ومكانا .[63]

الخاتمة:

الجمل ـ وفيما اطلعت ـ سواء أكان لها موضع إعرابي أم لم يكن لها موضع إعرابي ، لا تخلو ـ في الأغلب ـمن أن تكون ذات وظيفة نحوية ، كما هو الحال في شأن (**الجملة**

التفسيرية ،والجملة الاعتراضية)وغيرهما من الجمل ؛ ولهذا تطرقت إلى ذكر التعريف اللغوي للتفسيرية.

اختلفت آراء النحويين في تحديد الحالة الإعرابية للجملة التفسيرية ، والجملة الاعتراضية ؛ فتارة لهما إعراب ، وتارة أخرى ليس لهما إعراب . والسؤال هو تحت أي قسم تندرجان تحت ماله محل من الإعراب ، أو تحت ما ليس له محل من الإعراب ؟ مع أنهما في كتب النحو مدرجة تحت ما ليس له محل من الإعراب .

وما أراه لمَ لا تدرج الجملة التفسيرية والجملة الاعتراضية وغيرهما من الجمل ذات الوظيفة النحوية تحت اسم الجمل ذات الوظائف النحوية ؟ ؛ خروجا من حالة بين بين .

الهوامش

1- انظر إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لامحل لها من الإعراب ،لحسني عبد الجليل يوسف ، تمهيد ، 13.
2- انظر السابق ، 40.
3- انظر الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا ، لفتحي عبد الفتاح الدجني ، 94.
4- انظر مغني اللبيب ، 2/ 45.
5- انظر ارتشاف الضرب ، 3/ 1617.
6- لابن منظور ، مادة فسر.
7- مغني اللبيب ، لابن هشام ، 2/ 61.
8- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، 3/ 1616.
9- مغني اللبيب 2/ 64.
10- انظر شرح التسهيل ، لابن مالك ، 2/ 320 ، ومغني اللبيب ، لابن هشام ، 2/ 65 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي 4/ 56.
11- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، 3/ 1617، ومغني اللبيب ، لابن هشام ، 2/ 65.
12- انظر همع الهوامع ، للسيوطي ، 4/ 57.
13- الشعراء 132، 133.
14-انظر جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، لأحمد الهاشمي ، 222، وإعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 91.
15-السابق ، 91.
16-المؤمنون 81،82.
17-هامش جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، لأحمد الهاشمي ، 222.
18-يس 20 ، 21.
19-إعراب النص ، دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 91.
20-انظر إعراب النص ، دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 127.

21-في النحو العربي نقد وتوجيه ، 64.
22-انظر إعراب النص ، دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 91.
23-لقمان ، 7
24-نظر هامش شرح دلائل الإعجاز ، لمحمد إبراهيم شادي، 313، 314.
25-طه ، 120
26-انظر جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، لأحمد الهاشمي ، 222.
27-إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 91.
28-يوسف 31.
29-يوسف 31.
30-لمحمد إبراهيم شادي ،314.
31-انظر إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لامحل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 126، و128.
32-الشعراء، 133.
33-الشعراء ، 132.
34-في النحو العربي نقد وتوجيه ، 63 ، 64.
35-مغني اللبيب ،لابن هشام 2/ 49، وانظر ،همع الهوامع ، للسيوطي ، 4/51.
36-ارتشاف الضرب ، 3/ 1613.
37-إعراب الجمل وأشباه الجمل ، لفخر الدين قباوة ، 67.
38-انظر ، إعراب الجمل وأشباه الجمل ، لفخر الدين قباوة ، 67 ، 68.
39-انظر ، إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبدالجليل يوسف ، 30.
40-انظر ، السابق ، 118.
41-السابق ، 30.
42-انظر ،السابق ، 32.
43-البقرة ، 133.
44-انظر ، مغني اللبيب ، لابن هشام ، 2/ 61، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ، لفخر الدين قباوة 72.
45-شرح التسهيل ، لابن مالك 2/ 320.
46-البقرة ، 24.
47-النحل ، 57.
48-آل عمران ، 135.
49-انظر ، مغني اللبيب ، لابن هشام 2/ 58 ، 59 ، وهمع الهوامع ، للسيوطي ، 4/ 55، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ، لفخر الدين قبارة ، 73.
50-انظر ، السابق ، 73.
51-انظر ، شرح التسهيل ، لابن مالك ، 2/ 322، وهمع الهوامع ، للسيوطي ، 4/ 55، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ، لفخر الدين قباوة ، 73.

52-انظر ، إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبدالجليل يوسف ، 108.
53-انظر ، السابق ، 120 ، 121.
54-انظر السابق ، 110.
55-البقرة ،24.
56-البقرة ، 24.
57-انظر ، إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 122.
58-السابق ، 108 ، 109.
59-همع الهوامع ، 4/ 43.
60-انظر ،إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لامحل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 109.
61-انظر ،مغني اللبيب ، لابن هشام 2/ 50.
62-انظر ، إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، لحسني عبد الجليل يوسف ، 114، و116 ، 117.
63-انظر، السابق ، 115.

أهم مصادر البحث ومراجعه :

1ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ت 745 هـ ، تح رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، ط 1 ، 1998 ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر.
2 ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل ،فخر الدين قباوة ،ط4، 1986 ،دار الأوزاعي ، بيروت ، لبنان.
3ـ إعراب النص ، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، حسني عبد الجليل يوسف، د.ط ، د. ت ، دار الآفاق العربية ، القاهرة .
4 ـ الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا ، فتحي عبد الفتاح الدجني ، ط2 ، 1987 ، مكتبة الفلاح ، الكويت .
5 ـ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، أحمد الهاشمي ، تح ، وحيد قطب ، د.ط ، د. ت ، دار التوفيقية للتراث .
6ـ شرح التسهيل ، ابن مالك ت 672 هـ ، تح ، أحمد السيد سيد أحمد علي ، د. ط، د.ت ، المكتبة التوفيقية القاهرة مصر،
7 ـ شرح دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ ، لمحمد إبراهيم شادي ، ط1، 2010،دار اليقين للنشر والتوزيع المنصورة ، مصر.
8ـ في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، ط2 ، 1986 ، دار الرائد العربي ، بيروت لبنان .
9ـ لسان العرب ، ابن منظور ت هـ ، تح ، عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، ط5 ، د. ت ، الناشر دار المعارف القاهرة مصر.
10ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ت 761هـ ، تح ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، د. ط ، 2009 ، دار الطلائع للنشر والتوزيع القاهرة مصر .
11ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ت 911 هـ ، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم ، د.ط ، 2001م ، عالم الكتب القاهرة مصر .